

Distr.
GENERAL

E/CN.17/1996/35
22 April 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية المستدامة

الدورة الرابعة

١٨ نيسان/أبريل - ٣ أيار/مايو ١٩٩٦

البند ٣ من جدول الأعمال

المسائل الشاملة لعدة قطاعات، مع الإشارة
بصورة خاصة إلى العناصر الحاسمة للاستدامة

رسالة مؤرخة ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٦ موجهة
إلى الأمين العام من الممثل الدائم لهولندا لدى
الأمم المتحدة

تتشرف البعثة الدائمة للمملكة الهولندية بأن تقدم إليكم موجزا لوقائع مؤتمر دولي تناول موضوع "التنمية الصناعية المستدامة: تقاسم المسؤوليات في عالم تنافسي" (أمستردام، ٢٢ و ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٦)، أعده رئيس المؤتمر. وقد شاركت في تنظيم هذا المؤتمر حكومة هولندا والاتحاد الهولندي للصناعة وأرباب العمل، ولجنة الجماعات الأوروبية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والأمم المتحدة.

وكان الهدف من هذا المؤتمر اعداد توصيات واستنتاجات تتعلق بموضوع التنمية الصناعية المستدامة. وقد استمدت هذه التوصيات والاستنتاجات من عدد من المناقشات الجماعية التي اشتركت فيها شخصيات رئيسية من صانعي القرار من الحكومات وقطاع الأعمال، ومن مختلف المنظمات الدولية أيضا.

وأكون ممتنا لو أمكنكم اتخاذ الترتيبات اللازمة لتعميم الموجز المرفق بوصفه وثيقة رسمية من وثائق لجنة التنمية المستدامة في دورتها الرابعة. وسيتاح تقرير الرئيس وورقة المؤتمر عند انعقاد الجزء الرفيع المستوى من الدورة في ١ أيار/مايو ١٩٩٦.

(توقيع) الدكتور ن. ه. بيغمان

السفير

والممثل الدائم

المرفق

موجز وقائع مؤتمر دولي بشأن موضوع "التنمية الصناعية المستدامة:
تقاسم المسؤوليات في عالم تنافسي"

أعده رئيس المؤتمر

انخرط المشاركون في المؤتمر في مناقشات مستفيضة جدا لطائفة عريضة من المواضيع، مستلهمين في ذلك عددا من الخطب الأساسية التي استعرضت القضايا الرئيسية وبورقة المؤتمر التي أعدها آرثر د. ليتل.

واعتنق المؤتمر مفهوم الكفاءة الاقتصادية بوصفه هدفا رئيسيا من أهداف التنمية الصناعية المستدامة. ولكن جرى التأكيد أيضا على أن تحسين الكفاءة التكنولوجية يستلزم أكثر من مجرد استحداث تكنولوجيات جديدة وتطبيقها. فمن المهم كذلك إيجاد طرق جديدة لمباشرة الأعمال بربط صناعات مختلفة ببعضها البعض؛ وإقامة مشاريع مشتركة بين شركات الكهرباء والغاز العامة والصناعات في القطاع الخاص؛ وإنشاء هياكل مالية تكفل التوزيع العادل للتكاليف والفوائد بتوحيد الجهود لتحسين الكفاءة الاقتصادية. وعلاوة على ذلك فإن تأكيد أهمية النهج المؤسسية للكفاءة التكنولوجية هو أمر متمشي إلى حد بعيد مع المفاهيم الحديثة في النظرية الاقتصادية.

وسلم بوجه عام بأن التنمية الصناعية المستدامة تقتضي، نظرا لازدياد تعقد المسائل البيئية والاقتصادية، أن تعتمد الحكومات وقطاعات الأعمال مزيدا من النهج التعاونية على أن يولي كل منها الاعتبار لمسؤولياته. وأكد كثيرا على فائدة الاتفاقات المتفاوض عليها كإطار للشراكات بين القطاعين العام والخاص. واعتبر عدد كبير تجربة هولندا مع هذا النهج نوعا من النموذج الذي ثبت نجاحه الكبير. ولكن اعتماد نهج كهذا إنما هو عملية تدريجية تتطلب خبرة وشروطا معينة في كل مرحلة من المراحل قبل أن يتسنى اتخاذ الخطوات التالية. وبوجه خاص:

(أ) على المرء إدراك أن نهج الشراكة يغلب أن تكون أكثر فعالية متى نضجت السياسات البيئية وتجاوزت مرحلة 'الأنظمة البسيطة'؛

(ب) يرجح أكثر أن يتحقق دعم المجتمع للنهج التعاونية المتفاوض عليها والتزامه بها إذا تهيأ مناخ يحفز العمل ويستند إلى درجة عالية من الوعي بالمشاكل البيئية الأساسية والشعور بالحاجة إليها؛

(ج) من المهم كذلك أن تبحث النهج التعاونية عن نظراء في أوساط رجال الأعمال على قناعة بأن الأهداف الطويلة الأجل للشركات تتفق مع تحسين الأداء البيئي، وأن يتجلى هذا الاقتناع في بيانات مهام الشركة وفي النهج الإدارية التي تتبعها؛

(د) يجب أن تكون الاتفاقات المتفاوض عليها مدعومة بترتيبات ملائمة لعلاج ما يحتمل مواجهته من مشاكل المستفيد بالمجان.

وبالإضافة إلى ما تقدم، أوضح المؤتمر أنه إذا ما أريد للاتفاقات المتفاوض عليها أن تنجح، يجب:

(أ) أن تكون قائمة على الثقة المتبادلة والانصاف؛

(ب) أن ترمي إلى تحقيق أهداف طموحة ولكنها عملية؛

(ج) أن تتيح فوائد متبادلة تتجاوز حدود الفوائد التي تتيحها النهج التنظيمية المباشرة، وتفوقها؛

(د) أن تنص على المؤشرات المناسبة للأداء لضمان الشفافية والمساءلة أمام الجمهور.

والاتفاق على طريقة قياس الأداء والتقدم المحرز أمر بالغ الأهمية لضمان المصادقية في نظر البرلمان والأطراف الثالثة غير المشتركة بشكل مباشر في التفاوض على الاتفاقات.

وينبغي ألا يغيب عن البال أن الغرباء عن البيئة ينظرون إلى التنمية الصناعية المستدامة بشيء من الارتياب لأنهم يشعرون أنها تتم على حساب احتياجات اجتماعية منافسة لها.

وبالإضافة إلى ذلك، يقتضي تنفيذ التنمية الصناعية المستدامة اتباع نهج معين في كل بلد وفقاً للمرحلة التي توصل إليها هذا البلد في تطوير سياساته البيئية ووفقاً لأوضاعه المؤسسية الخاصة، فضلاً عن السياسات الاستثمارية المتصلة بالأعمال.

ونجاح مفهوم التنمية الصناعية المستدامة لا يحسم بصورة آلية المناقشة المتعلقة بالأدوات السوقية. بل على العكس:

(أ) هناك آراء متضاربة حول الفعالية المحتملة للحوافز السوقية بوصفها آليات لاستيعاب التكاليف وحول المشاكل السياسية والاقتصادية الملازمة لها؛

(ب) إن الافتقار إلى خبرة فعلية واسعة في مفاهيم وأدوات مثل الضرائب البيئية والرخص القابلة للتداول يجعلها صعبة الفهم على صانعي السياسات ورجال الأعمال والجمهور بوجه عام (المستهلكون). لذلك يجب توضيح الرؤية وتكثيف استخدام الأدوات المالية تدريجياً على الصعيدين الوطني والدولي؛

(ج) يمكن أن تفيد الحوافز (الدعم المالي الحكومي) في إطار التنمية الصناعية المستدامة للتشجيع على زيادة المعرفة عند تطبيق تكنولوجيات جديدة. ولكن ينبغي أن يكون هذا الدعم المالي الحكومي مؤقتاً. ويمكن أن يلعب الاعتبار (كتقديم الجوائز مثلاً) أيضاً دوراً إيجابياً في مفهوم التنمية الصناعية المستدامة.

وينبغي إيلاء اهتمام خاص لتحسين القدرات الادارية البيئية لدى المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وأكد المؤتمر بوجه خاص على ضرورة القيام بما يلي:

(أ) تيسير وتنشيط نقل التكنولوجيا والخبرة الادارية إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة؛

(ب) تنشيط تبادل الخبرة الفنية البيئية والتكنولوجيا الكثيفة الاستخدام لرأس المال فيما بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة؛

(ج) استخدام عقود التوريد كوسيلة لتحسين الأداء البيئي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

وتتطلب الكفاءة الايكولوجية مزيداً من النهج التعاونية على المستوى الدولي (كالاتحاد الأوروبي مثلاً). ولاحظ المؤتمر أن تنفيذ سياسات التنمية الصناعية المستدامة سيؤثر بعض الشيء على حرية التجارة وحرية المنافسة. ورئي أنه ينبغي ألا يعتمد في هذه الحالات إلى تعطيل تدابير الكفاءة الايكولوجية، بل يجب إيجاد سبل ووسائل لجعل قواعد التجارة والمنافسة أكثر اتفاقاً مع النهج التعاونية.

وللشركات المتعددة الجنسيات دور هام تؤديه على الصعيد الدولي في نقل وتطبيق التقنيات البيئية المتقدمة، وذلك بالمحافظة على مبدأ الأخذ في جميع مرافقها بأفضل الممارسات.

وتستطيع المؤسسات المالية، كالمصارف وشركات التأمين، أن تؤدي دوراً بارزاً في تعزيز التنمية الصناعية المستدامة، إذا جعلت الادارة البيئية السليمة جزءاً لا يتجزأ من معاييرها التقييمية للأعمال المجدية، وفقاً لفرضية "بورتر" بأن الأعمال المستدامة اقتصادياً هي أعمال تتميز بالكفاءة الايكولوجية.

وختاماً، يود الرئيس أن يشكر جميع المشاركين على مساهماتهم البناءة بحق. فقد اثبتوا أن مسألة التنمية الصناعية المستدامة ستكون بالغة الأهمية لقيام الأعمال وللتجارة في السنوات القادمة. وإني على يقين من أنهم سينضمون إلي في مناشدتي المجتمع الدولي أن يكون طموحاً وابتكارياً في جهوده الرامية إلى المحافظة على الطاقة الكلية لهذا الكوكب الذي يتعين علينا جميعاً أن نعيش على ظهره سوياً.

— — — — —